



القضاء الإداري

قضاء الإلغاء

الدكتور

عدنان عمرو

أستاذ القانون الإداري المشارك

رئيس قسم القانون العام

كلية الحقوق، جامعة القدس



مؤسسة النشر العلمي

إدارة النشر والتوزيع

الفهرس

2	مقدمة
4	الباب الأول : ماهية دعوى الإلغاء وشروطها
7	الفصل الأول : مفهوم قضاء الإلغاء
12	المبحث الأول : التعريف بدعوى الإلغاء
13	المبحث الثاني : قضاء الإلغاء والقضاء الشامل
15	المبحث الثالث : جواز الجمع بين دعوى الإلغاء والتعويض
16	الفصل الثاني : شروط قبول دعوى الإلغاء
17	المبحث الأول : الشروط المتعلقة برافع الدعوى
17	المطلب الأول : شرط الأهلية والصفة
18	المطلب الثاني : شرط المصلحة
19	الفرع الأول : مفهوم المصلحة
20	الفرع الثاني : نطاق شرط المصلحة
23	الفرع الثالث : أحكام المصلحة لدى محكمة العدل العليا
31	المبحث الثاني : الشروط المتعلقة بمحل الدعوى
32	المطلب الأول : ماهية القرار الإداري
32	الفرع الأول : تعريف القرار الإداري
34	الفرع الثاني : أركان ومميزات القرار الإداري
52	المبحث الثالث : الشروط المتعلقة بالإجراءات والشكل والآجال
53	المطلب الأول : شكل وإجراءات دعوى الإلغاء
53	الفرع الأول : تحديد المحكمة ونوع الدعوى وموضوعها
55	الفرع الثاني : تحديد الخصوم في الدعوى

62	الفرع الثالث :	الوقائع والأسباب
64	الفرع الرابع :	تعدد الطلبات
66	الفرع الخامس :	توقيع لائحة الدعوى والوكالة وقانونيتها
67	الفرع السادس :	إجراءات المحاكمة
70	المطلب الثاني :	أجل رفع دعوى الإلغاء
72	الفرع الأول :	بداية الأجل وامتداده
78	الفرع الثاني :	قطع أجل الإلغاء
83	الفرع الثالث :	وقف مدة الطعن بالإلغاء
84	الفرع الرابع :	القرارات التي لا تنقيد بمدة الطعن
90	المبحث الرابع :	الدعوى الموازية
90	المطلب الأول :	تعريف الدعوى الموازية
91	المطلب الثاني :	أساس نظرية الدعوى الموازية
93	المطلب الثالث :	شروط تحقق الدعوى الموازية
94	المطلب الرابع :	الدعوى الموازية في اجتهادات محكمة العدل العليا
99	الباب الثاني :	أوجه الإلغاء
101	الفصل الأول :	عيب عدم الاختصاص
102	المبحث الأول :	عدم الاختصاص البسيط
106	المبحث الثاني :	عدم الاختصاص الجسيم
109	الفصل الثاني :	عيب الشكل والإجراءات
109	المبحث الأول :	التعريف بالشكل والإجراءات
113	المبحث الثاني :	التمييز بين الشكليات الجوهرية والشكليات الثانوية
117	المبحث الثالث :	المسؤولية عن عيب الشكل

118	الفصل الثالث : عيب السبب
119	المبحث الأول : تحقق عيب السبب
125	المبحث الثاني : إثبات عيب السبب
127	الفصل الرابع : عيب مخالفة القانون
128	المبحث الأول : مدلول عيب مخالفة القانون
131	المبحث الثاني : تطبيقات مخالفة القانون في اجتهادات محكمة العدل العليا
135	الفصل الخامس : الانحراف في استعمال السلطة
136	المبحث الأول : مفهوم الانحراف في استعمال السلطة
137	المبحث الثاني : صور الانحراف في استعمال السلطة
142	المبحث الثالث : إثبات الانحراف في استعمال السلطة
143	خاتمة
145	المراجع
148	الفهرس